التعاون بين العراق وألمانيا الديمقراطية في المجال التجاري بين عامي (1976–1977م)

الباحث الأول:
ميس طلب عبد

الباحث الثاني:
أ.د. محمد يحيى احمد
جامعة الانبار/ كلية الآداب

الملخص:

الأهداف: إن الهدف من هذا البحث هو دراسة العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين الحكومة العراقية وحكومة ألمانيا الديمقراطية من استيراد وتصدير بين الجانبين، فضلًا عن الخطط التجارية وكيفية تطوير هذا القطاع بعقد الاتفاقيات والبروتوكولات، والزيارات المتبادلة بين الجانبين والمحاضر المشتركة.

المنهجية: إن اسلوب الدراسة جاء بجمع المعلومات من برامج عمل وجداول تعريفية، ومن خلالها تم التنظيم والترتيب والكتابة.

النتائج: إن العلاقات التي كانت قائمة بين العراق وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تظهر لنا أنموذجًا من العلاقات السياسية والتجارية والاقتصادية والزراعية والثقافية، فضلًا عن المجالات الاخرى كافة، والتي اسهمت بشكل فاعل في النهوض بالواقع القائم في العراق بنقل الافكار والتجارب، فضلًا عن البضائع والمعدات والآليات من ألمانيا الديمقراطية.

الخلاصة: تبين لنا في الدراسة أن العلاقات التجارية بين الجانبين كانت من اهم العلاقات التي كانت قائمة بين الحكومتين بالنسبة إلى ما هو عليه للعلاقات مع القطاعات الاخرى، إذ كانت هناك علاقات وطيدة وقوية ضمن القطاع التجاري، وما يدل على ذلك هو الاتفاقيات والبروتوكولات التي كانت تعقد، فضلًا عن تبادل الزيارات بين الجانبين.

الكلمات المفتاحية: تعاون تجاري، العراق، ألمانيا الديمقراطية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Cooperation between the Iraq and the German Democratic Republic in the field of trade between (1976-1977)

Mays Talab Abed
Prof. Dr. Mohammed yahia Ahmed
Anbar University / College of Arts

Abstract

Objectives: The aim of this research is to study the commercial relations that existed between the Iraqi government and the German Democratic Government, including import and export between the two sides, in addition to commercial plans and how to develop this sector through concluding agreements and protocols, as well as mutual visits between the two sides and joint records.

Methodology: The method of the study came through collecting information from work programs and introductory schedules, through which the organization, arrangement, and writing were done.

Results: The relations that existed between Iraq and the German Democratic Republic show us a model of political, commercial, economic, agricultural and cultural relations as well as all other fields, which contributed effectively to the advancement of the existing reality in Iraq through the transfer of ideas and experiences as well as goods, equipment and machinery from German Democratic Republic.

Conclusion: Through the study, it became clear to us that the commercial relations between the two sides were among the most important relations that existed between the two governments in relation to the relations with other sectors, as there were strong and strong relations within the commercial sector, and what indicates this is the agreements and protocols that were It will be held in addition to the exchange of visits between the two sides.

Keywords: Business cooperation, Iraq, GDR.

المقدمة:

تعد التجارة من أهم القطاعات التي يرتكز عليها البلد، إذ لا يمكن للبلد تطوير الصناعة والزراعة إلا إذا كانت هناك قاعدة تجارية يعتمد عليها البلد، فالصناعة تحتاج إلى أسواق لتصريف منتجاتها ولا يمكن إهمال هذا الجانب، وعند دراسة الصناعة والزراعة يجب دراسة التجارة ايضًا؛ لأنها تعد الحلقة المكملة لجميع القطاعات الباقية، وقد ارتبط العراق مع ألمانيا الديمقراطية بعلاقات تجارية مهمة ومنها الاتفاقيات والبروتوكولات وبرامج العمل والعديد من الزيارات المتبادلة بين الجانبين، فضلًا عن الاستيراد والتصدير بينهما، إذ إن اسواق العالم من وجهة نظر التصدير تقسم على نوعين هما: الاسواق الحرة ويكون التغلغل فيها بالمنافسة الحرة واستعمال الأساليب التسويقية في خلق الطلب، والنوع الثاني هو ما يطلق عليه بسوق الصفقات، وهي الأسواق التي يكون التغلغل فيها عن طريق الاتفاقيات التجارية والعقود طويلة الأمد في

بعض الحالات، وتتميز هذه الاسواق بعدم استمراريتها وانقطاع الصلة بها مع انتهاء تجهيز الصفقة، وفي بعض الحالات تعمل الجهة المصدرة على تحويل العلاقة القصيرة إلى علاقات تجارية مستدامة بالتعرف على احتياجات السوق والقدرة على الاستجابة لتلك الاحتياجات، وللاستفادة من الاتفاقيات لأغراض تنمية الصادرات فعليها اعتماد ما يأتي:

- اعتماد الاتفاقيات التجارية كوسيلة للتعرف على الأسواق الخارجية وتحديد احتياجاتها، ومعرفة الانماط الاستهلاكية السائدة فيها وليس كهدف بحدّ ذاته وإنما يكون الهدف لزيادة الصادرات إلى أسواق الاتفاقيات في الوقت الحاضر والمستقبل.
- إن من شروط تحقيق هذا الهدف هو إشراك ممثلين عن المؤسسات التصديرية ضمن الوفود العراقية التي تتفاوض لعقد الاتفاقيات.
- ضرورة وضع قوائم بالسلع العراقية المتفق على تصديرها الى البلد الاخر وتحديد كمياتها وقيمتها والجدول الزمني للتجهيز والتزام الطرفين المتعاقدين بتنفيذ شروط الاتفاقية.
- ضرورة إلزام الجهات العراقية المنتجة بتوفير الكميات المتفق عليها بحسب الجدول الزمني.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم تطرق الباحثين لهذا الموضوع بالدراسة، لذا تعد الدراسة من الموضوعات التي تناولها الباحثون كعناوين فرعية، إلا أنه لم يعالج احد منهم الموضوع في مدة الدراسة الممتدة من 1976–1977 كدراسة مستقلة. وبذلك فإن ميزة الدراسة تكمن بأنها من اوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على نحو اشمل.

التعاون بين العراق وألمانيا الديمقراطية في المجال التجاري بين عامي 1976–1977م

شكلت التجارة ركن اساس من اركان العلاقة بين العراق وألمانيا الديمقراطية، إذ كانت العلاقات التجارية من اقوى العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، ويعد القطاع التجاري الركيزة التي ارتكزت عليها تلك العلاقات وكان للاتفاقيات والبروتوكولات والزيارات بين الطرفين أثر في تقوية تلك العلاقة، إذ قام هورست ربل وزير التجارة الخارجية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في 24 آذار 1976 وعدد آخر من مسؤولي الوزارة بزيارة الجناح العراقي المشارك في معرض لايبزك الرابع لهذا العام، وكان في استقباله مدير الجناح الذي قدم إليه شرحًا وافيًا عن معروضات الجناح وعن التقدم الكبير الذي يشهده العراق في المجالات الاقتصادية كافة ولاسيما التجارية منها بعد ثورة 17 تموز، واشاد وزير التجارة الخارجية بالعلاقات المتطورة التي تربط البلدين وبمعروضات الجناح، مما يدل على مدى عمق العلاقات بين الجانبين (صحيفة الثورة، العدد 2340، 25 آذار 1976).

بعد الزيارة التي قام بها وزير التجارة الخارجية للجناح العراقي، وقع العراق مع ألمانيا الديمقراطية في 1 نيسان 1976 في وزارة التخطيط على محاضر اجتماعات لجنة التخطيط المشتركة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، وتتضمن هذه المحاضر بنودًا تتعلق بتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والوثائق في جميع الحقول الاقتصادية بين البلدين، وتضمن تبادل وجهات النظر لتنفيذ برنامج التعاون لعام 1976 والذي يشمل استخدام الخبراء في مختلف الاختصاصات والاستفادة من البرنامج التدريسي والزمالات الدراسية، ووقع المحضر عن الجانب العراقي عامر الخياط مدير عام المركز القومي للاستشارات الهندسية، وعن الجانب الألماني الديمقراطي كلاوس شتاينتز نائب رئيس لجنة الدولة للتخطيط، وكانت المباحثات قد جرت بين الجانبين في الثامن والعشرين من شهر آذار 1976 (صحيفة الثورة، العدد 2347، 2 نيسان 1976).

كان شهر نيسان من عام 1976 مليئًا بالزيارات بين الجانبين، إذ عاد الى بغداد مهدي العبيدي وكيل وزارة التجارة الخارجية بعد أن ترأس الوفد العراقي الى اجتماعات الدورة الاولى للجنة التجارية المشتركة العراقية الألمانية الديمقراطية في 1 نيسان 1976 التي عقدت في برلين للمدة من الخامس وحتى التاسع من شهر نيسان، وصرح العبيدي أن المباحثات أسفرت عن زيادة السلع العراقية المصدرة الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية عدا النفط الخام في حدود المليونين ونصف المليون دولار للعام الحالي، وتنويع الصادرات العراقية إلى البلد الصديق وادخال مادتي الكبريت الخام والسكاير للمرة الأولى في التعامل التجاري مع ألمانيا الديمقراطية وتثبيت التمور للأغراض الصناعية في الخطة التجارية اضافة الى كميات التمور التي تستورد للأغراض الغذائية والسلعية العراقية الأخرى، واضاف إن المباحثات التي أجراها الوفد العراقي حققت أيضًا تحقيق شبه أفضل بين قيمة صادراتها عدا النفط الخام وقيمة ما تستورده من السلع الألمانية الديمقراطية التي ستكون في إطار الخطوط العريضة لمنهاج الاستيراد للعام الحالي وما تحتاجه المشاريع التنموية في القطر وفقًا لإطار المنهاج الاستثماري، وضم الوفد العراقي ممثلين عن الوزارات الخارجية والصناعة والمعادن والتجارة الخارجية والداخلية (صحيفة الثورة، العدد 2354، 11 نيسان 1976).

عمل الجانبان على تبادل الزيارات ولاسيما بعد التوقيع على الاتفاقية التجارية التي صادقت عليها في مطلع العام 1976، إذ وصل الى بغداد في 16 أيار 1976 وفد من الاتحاد التعاوني من جمهورية ألمانيا الديمقراطية في زيارة للقطر تستمر لمدة أسبوع كامل، درس الجانب الألماني الديمقراطي الذي يرأسه رئيس اتحاد التعاون الاستهلاكي خلال الزيارة إمكانية عقد اتفاقية للتعاون بين البلدين في مجالات التدريب والإعلام التعاوني واطلع على واقع الحركة التعاونية في مجالاتها الاستهلاكية والإنتاجية (صحيفة الثورة، العدد 2385، 17 أيار 1976).

شهد بداية عام 1976 عقد اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية و جمهورية ألمانيا الديمقراطية، تم التوقيع عليها في بغداد و دخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 1976، وكانت الاتفاقية اتفاقية تجارية بحتة طويلة الأمد نصت على العديد من المواد أهمها:

❖ المادة الأولى نصت على أن يعمل الطرفان المتعاقدان بكل جهد مستطاع لتنمية وتسهيل تبادل البضائع والخدمات بين البلدين وبذل الجهود كافة لتحقيق توازن مفعول للتجارة في الامد البعيد.

❖ نصت المادة الثانية أن يمنع الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر معاملة أكثر الدول حظوة وذلك فيما يتعلق بالتبادل التجاري المشترك، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الجمركية والرسوم والضرائب التي تقرر على الاستيراد والتصدير ومرور السلع بطريق الترانزيت، ولا تسري معاملة أكثر الدول حظوة المذكورة في هذه المادة على ما يأتي:

1- المنافع والامتيازات الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل حكومة الجمهورية العراقية الى الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، فضلاً عن تلك الناجمة عن تكامل اقتصادي مع هذه الدول.

2- المنافع والامتيازات الممنوحة من قبل أي من الطرفين الى الدول المجاورة وكذلك المنافع والامتيازات الناجمة عن اتحاد جمركي او منطقة تجارية حرة انضم او ينضم اليها اي من الطرفين المتعاقدين.

❖ نصت المادة الثالثة أن يعمل كل من الطرفين المتعاقدين من خلال سلطاتها المختصة على اتخاذ الإجراءات الضرورية كافة لإصدار اجازات الاستيراد والتصدير للبضائع المتبادلة بينهما بموجب هذه الاتفاقية بأقصر وقت ممكن (د.ك.و، وزارة التجارة، دائرة العلاقات الخارجية، عقد اتفاقية، 11114، 1976).

❖ أما المادة الرابعة فنصّت أن يتم تجهيز السلع بين البلدين على أساس العقود التجارية التي تبرم بين المؤسسات والهيئات المختصة في البلدين، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان أن يتم تجهيز السلع ضمن أحكام هذه الاتفاقية وفقًا لشروط واسعار السوق العالمية.

❖ المادة الخامسة لغرض تنظيم التجارة بين البلدين والعمل على تنويع وزيادة صادرات الجمهورية العراقية الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، اتفق كلا الطرفين المتعاقدين على خطة تجارية توضع لكل سنة تقويمية خلال سنوات تنفيذ هذه الاتفاقية، وتتضمن هذه الخطة التجارية كميات أو أرقام السلع المتبادلة بين البلدين خلال السنة المذكورة، وعلى أساس هذه الخطة التجارية يتم تثبيت جزء من مبالغ صادرات جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى الجمهورية العراقية لغرض استعمالها لصادرات الجمهورية العراقية (عدا النفط الخام).

❖ المادة السادسة نصت أن لا يعاد تصدير البضائع المصدرة من أي بلد من البلدان إلى البلد الآخر ما لم تستحصل مقدمًا موافقة خطية من قبل المؤسسة المصدر المعنية.

❖ المادة السابعة تجري المدفوعات كافة بين الجمهورية العراقية و جمهورية ألمانيا الديمقراطية فيما يتعلق بتبادل السلع والخدمات ما بين البلدين بموجب هذه الاتفاقية بأي عملة قابلة للتحويل.

❖ المادة الثامنة مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة أو بها يعفي كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر من الرسوم الجمركية والضرائب والتكاليف المشابهة فيما يتعلق بالاستيرادات والصادرات كما يأتي:

- النماذج المنتجة في أي من البلدين والمستعملة للحصول على طلبات من السلع، ويشمل ذلك الكتالوجات ومواد الدعاية وافلام الدعاية.
- السلع والمواد للمعارض الدائمة والمؤقتة بشرط أن يعاد تصدير هذه السلع والمواد.
- المواد المستعملة لغرض إجراء الفحوص التجارية.
- العدد والمواد المستوردة على اساس مؤقت لغرض التجميع او التصليح فيما يتعلق بالمشاريع المتعاقد عليها من قبل المؤسسات والهيئات في كلا البلدين (د.ك.و، وزارة التجارة، دائرة العلاقات الخارجية، عقد اتفاقية، 1114، 1976).

بعد التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الجانبين العراقي والألماني الديمقراطي أرسلت وزارة الخارجية العراقية الى سفارة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في بغداد برقية بإعلامها أن حسين علي وزير التجارة الداخلية سيترأس الجانب العراقي في اللجنة العراقية الألمانية الديمقراطية المشتركة للتعاون الاقتصادي، وأن تقوم السفارة الالمانية الديمقراطية في بغداد بإبلاغ ذلك الى الجهات الالمانية المختصة (د.ك.و، وزارة الخارجية، الدائرة الاقتصادية، برقية، 3834، رقم الملفة 520201/4، 1976).

وقام الوفد التعاوني الألماني الديمقراطي برئاسة مانفريد فرينر نائب رئيس الاتحاد في 22 ايار 1976 بزيارة المتحف العراقي والمدرسة المستنصرية، واطلع الوفد على كنوز الحضارة العربية في حقبها المختلفة، وما تركته الحضارات المختلفة التي نشأت في بلاد ما بين النهرين عبر مختلف العصور، وزار الجمعية التعاونية الانتاجية للسيراميك و جمعية عمال الخياطة وتعرف هناك على طبيعة الخدمات التي تقدمها (صحيفة الثورة، العدد 2390، 23 أيار 1976).

بدأت العلاقات التجارية بين الجانبين بالتطور، إذ بدأ الاستيراد والتصدير ينشط بين البلدين، فقد ارسلت وزارة التربية المديرية العامة للشؤون المالية والادارية الى وزارة المالية بكتابها المرقم 37163 المؤرخ في 28 تموز 1976 ما إذا تم تخصيص المبالغ اللازمة في المنهاج الاستثماري والتي تحتسب عليها كلفة الاجهزة المختبرية والمعدات الزراعية والصناعية والمواد التعليمية الخاصة بالعقد 40452 الموقع بموجب الاتفاقية العراقية الالمانية الديمقراطية المؤرخة في 16 كانون الثاني 1976 ليتسنى للوزارة اتخاذ ما يلزم

بموجب ذلك، وتم اعلام وزارة المالية بما يحتاج العراق الى استيراده من ألمانيا الديمقراطية من مواد وتم الاتفاق عليها (د.ك.و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، استيراد اجهزة مختبرية ومواد تعليمية، 44274، 30351/18، 1976).

الجدول رقم (1) يوضح أهم السلع المستوردة من ألمانيا الديمقراطية (د.ك.و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قيمة المواد المستوردة، 51327، 53201/74، 1976).

ت	المواد المستوردة	القيمة بالدينار العراقي
1	حليب محلي	212,7
2	ادوات طبية	1027,5
3	منتجات كيميائية	3116,4
4	مواسير وأنابيب بلاستك	7511,6
5	ألواح وصفائح من الحديد الصلب	2684,1
6	مواسير وأنابيب من الحديد الزهر	1229,4
7	ابواب واطارات ومغلق نوافذ	1706,7
8	مواد بناء للمشروع	553,4
9	اجزاء احتياطية لماكنات الاحتراق	6628,5
10	مواد ومعدات لحقول الحيوانات	249,6
11	آلات النسيج والحياكة	1127,1
12	اجزاء آلات صناعة الورش	10914,6
13	اجهزة صنع الاطعمة	3047,7
14	اجهزة جرش وخلط الاتربة	1083,9
15	اجزاء مضخات	761,6
16	اجهزة رافعة للبضائع	329,1
17	مكائن لمعالجة المطاط والبلاستك	66,5
18	مكائن لصنع الاسمنت والطابوق	5635,9 / 1223,9
19	مولدات اكثر من 500 كيلو واط	1057,4
20	اجزاء اجهزة كهربائية	10544,7
21	اجهزة كهربائية للسيارات	2682,4
22	الباصات	8736,9

23	لوريات	24760,5
24	بيكاب	4133,5
25	لوريات وعربات للاغراض الخاصة	1626,8
26	اجزاء سيارات	10747,2

وجهت وزارة التخطيط كتابها المرقم 77254 في 10 تشرين الثاني 1976 الى الشركة العامة للسيارات طلبت منها تسمية مرشح واحد عن الشركة من العاملين في مجال إدارة المخازن التجارية، ويفضل أن يكون المرشح من حملة شهادة البكالوريوس في الادارة والاقتصاد (د.ك.و، وزارة التخطيط، الدائرة العربية والاجتماعية، زمالات تدريبية، 23127، رقم الملفة 520201/4، 1976).

فضلًا عن ارسال وزارة الخارجية العراقية كتابها المرقم 451 الى السفارة الألمانية الديمقراطية في بغداد وذلك في كانون الأول 1976 نصت على أن يجب إحاطتها علمًا أن الدائرة الاقتصادية في وزارة التخطيط أبدت حاجتها الى خبير واحد بموجب التفاصيل المبينة ادناه بدلًا من الخبيرين في مجال التخطيط الذين تم تخصيصهم للدائرة الزراعية في الوزارة المذكورة.

الجدول رقم (2) يوضح المؤهلات المطلوبة في الخبير الذي طلبته وزارة الخارجية من ألمانيا الديمقراطية (د.ك.و، وزارة الخارجية، المساعدات الفنية، زمالات تدريبية، 50996، رقم الملفة 520201/4، 1976).

الحقل	المؤهلات والتخصص	مواصفات العمل	المدة
تخطيط التجارة الخارجية	دكتوراه في التجارة الخارجية	المساهمة في وضع خطة للصادرات والاستيرادات العراقية	سنة واحدة

الجدول رقم (3) يوضح اهم صادرات العراق الى ألمانيا الديمقراطية لعام 1976 (د.ك.و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قيمة المواد المصدرة، 51327، 53201/74، 1976).

المواد المصدرة	القيمة
تمر حلاوي غير محشي	10,4
دبس	8,8
جلود الماعز والحمل	12،8
عرق السوس	4،0
شمع معدني	32,3
جلود الخراف	32,3

صوف الاغنام	32,3
فضلات وخردة النحاس	32,3
منتجات اخرى	3,8

ظلت علاقات التعاون بين الجانب العراقي والجانب الألماني الديمقراطي قائمة، إذ كان مستهل عام 1977 حافلًا بالزيارات بين الجانبين مما يدل على عمق التعاون التجاري بينهما، إذ شهد يوم 3 آذار 1977 التوقيع على محضر الخطة التجارية بين العراق وألمانيا الديمقراطية لعام 1977 بين البلدين، ووقع المحضر عن الجمهورية العراقية حازم احمد عبد الله مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية في وزارة التجارة الخارجية، وعن ألمانيا الديمقراطية ليونهارد اورشيلد المدير العام في وزارة التجارة الخارجية في ألمانيا الديمقراطية، إذ سيصدر العراق إلى ألمانيا الديمقراطية وفق الخطة التمور والكبريت والسجائر والجلود والصوف والأسمدة وشعر الماعز والصناعات الشعبية وعرق السوس والدبس، في حين تصدر ألمانيا الديمقراطية إلى العراق مختلف المكائن والمعدات وعدد من السلع الاستهلاكية، ويذكر أن الوفد التجاري الألماني الديمقراطي برئاسة اورشيلد وصل الى بغداد لإجراء مباحثات تجارية تمهيدًا لاجتماعات الدورة الثانية الوزارية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي بين البلدين التي ستعقد في برلين (صحيفة الثورة، العدد 2633، 4 آذار 1977). واشارة الى كتاب وزارة التخطيط المرقم 3544 في 12 آذار 1977 تم الاتفاق مع الجانب الألماني الديمقراطي في أثناء اجتماعات اللجنة الفرعية للتعاون الاقتصادي المنعقدة في بغداد على مناقشة موضوع عقد بروتوكول تجاري بين الجانبين أثناء اجتماعات اللجنة العراقية الألمانية الديمقراطية المشتركة للتعاون الاقتصادي التي ستعقد في برلين، وفي حال تم التوصل الى اتفاق حول ذلك يجري إعداد ملحق يعدّ جزءًا لا يتجزأ من الملحق رقم 1–2 المرفقة بمحضر اللجنة الفرعية للتعاون الاقتصادي(د.ك.و، وزارة التخطيط، الدائرة التربوية والاجتماعية، مسودة بروتوكول، 4442، رقم الملفة/ 520201/4، 1977).

بعد الاتفاق الذي تم بين الجانبين غادر بغداد في طريقه الى برلين حسن علي وزير التجارة في 29 آذار 1977 على رأس الجانب العراقي الى اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة العراقية الالمانية الديمقراطية للتعاون الاقتصادي، وكان أعضاء الجانب العراقي قد غادروا بغداد الى برلين قبل ذلك التاريخ للمشاركة في اجتماعات اللجان الفنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المشتركة التي بدأت اجتماعاتها في 25 من شهر آذار، وستبحث اللجنة الوزارية خلال اجتماعاتها زيادة حجم التبادلات التجارية وتنويعها، فضلًا عن بحث امكانية مساهمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في عدد من مشاريع التنمية في مختلف القطاعات وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين، ويذكر أن حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين العراق وألمانيا الديمقراطية قد زاد بشكل ملحوظ و بمعدلات عالية بعد ثورة 17 تموز (صحيفة الثورة، العدد 2656، 30 آذار 1977).

وكان في استقبال حسن علي وزير التجارة في ألمانيا الديمقراطية غونتر كلايبر نائب رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية وزير الصناعة وإنتاج الماكينات العامة والزراعية والسيارات، وكانت اجتماعات اللجنة ناجحة إذ زادت من حجم التبادل التجاري بين البلدين ووضع خطة اقتصادية بينهما (صحيفة الثورة، العدد 2657، 31 آذار 1977).

وبعد انتهاء اجتماعات اللجنة عاد الى بغداد حسن علي وزير التجارة في 2 نيسان 1977 بعد أن ترأس الجانب العراقي في اجتماعات اللجنة الوزارية العراقية الألمانية الديمقراطية المشتركة للتعاون الاقتصادي، إذ قال وزير التجارة: إن اللجنة بحثت خلال اجتماعاتها زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه بين البلدين وإمكانية مساهمة ألمانيا الديمقراطية في تنفيذ بعض المشاريع التنموية التي تنفذ في البلد، واضاف أن نتائج الاجتماعات كانت جيدة وستساهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وصرح وزير التجارة: أنه تم الاتفاق على محضر مشترك يتضمن تفاصيل وسبل التعاون في جميع المجالات الاقتصادية بين البلدين، ولتعزيز العلاقات الاقتصادية وإيجاد صيغ جديدة للتعاون في عدد من مشاريع التنمية الرئيسة في مختلف القطاعات وتطوير التعاون بين العراق وألمانيا الديمقراطية (صحيفة الثورة، العدد 2659، 3 نيسان 1977).

وجهت وزارة الخارجية كتابها الى وزارة التخطيط ووزارة التجارة في 10 نيسان 1977 تطلب منهم تزويدها بالمحاضر الموقعة وخطط العمل لاجتماعات اللجنة العراقية الألمانية الديمقراطية الدائمة للتعاون الاقتصادي والتي أجراها الوفد العراقي في برلين برئاسة حسن علي وزير التجارة للمدة من 25 اذار حتى 2 نيسان 1977 (د.ك.و، وزارة الخارجية، الدائرة الدولية الأولى، محاضر اجتماعات اللجنة العامة المشتركة، 66032، رقم الملفة/ 520201/4، 1977).

ووفق قرار اللجنة الوزارية العراقية الألمانية الديمقراطية والتي كانت أهم نتائجها هو عقد محضر مشترك بين الحكومة العراقية وحكومة ألمانيا الديمقراطية، إذ عقد المحضر المشترك في 27 نيسان 1977 في بغداد، وعقدت هذا المحضر اللجنة التجارية المشتركة، وكان الوفد العراقي برئاسة حازم احمد عبد الله المدير العام في وزارة التجارة، وكان وفد الجمهورية الألمانية الديمقراطية برئاسة ليونهارد اورشيلد المدير العام في وزارة التجارة الخارجية، وقد اتفق خلال مباحثات اللجنة التجارية المشتركة على ما يأتي:

1- الخطة التجارية المنصوص عليها في المادة 6 من اتفاقية عام 1975 بالبضائع التي سيتم تبادلها بين البلدين خلال عام 1977 بحسب ما يأتي:

أ- تكون بضائع جمهورية ألمانيا الديمقراطية التي سيتم تصديرها الى الجمهورية العراقية خلال عام 1977 محددة في القائمة (أ) الملحقة بهذا المحضر المشترك .

ب- البضائع العراقية التي ستصدر الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية محددة في القائمة (ب) الملحقة بهذا المحضر المشترك.

ت- تشكل القائمتان (أ) و (ب) جزءًا لا يتجزأ من المحضر المشترك.

2- لا تحول الخطة التجارية لعام 1977 المشار إليها في الفقرة (1) دون الاتجار ببضائع أخرى غير المثبتة في القائمتين أو زيادة كمياتها.

3- استعرضت اللجنة التجارية المشتركة سير التبادل التجاري بين البلدين، ولاحظت بارتياح الازدياد في حجمه، واتفق الجانبان على وجود إمكانات أوسع لتنمية علاقاتهما التجارية المشتركة، ولهذا الغرض قرر الجانبان حث مؤسساتهما المختصة لتنظيم عقود تجارية طويلة الأمد كلما كان ذلك ممكنًا ويخدم مصالحهم المشتركة، حرر ووقع في بغداد في نيسان 1977 عن الحكومة العراقية حازم جلميران وعن حكومة ألمانيا الديمقراطية ليونهارد اورشيلد المدير العام في وزارة التجارة الخارجية (د.ك.و، وزارة الخارجية، الدائرة الدولية الأولى، محاضر اجتماعات اللجنة العامة المشتركة، 66032، رقم الملفة/ 520201/4، 1977).

الجدول رقم (4) يوضح الملحق الخاص بالمحضر المشترك القائمة (أ) الخطة التجارية لعام 1977/ صادرات جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى الجمهورية العراقية (د.ك.و، وزارة الخارجية، الدائرة الدولية الأولى، محاضر اجتماعات اللجنة العامة المشتركة، 66032، رقم الملفة/ 520201/4، 1977).

ت	المواد المستوردة	المبلغ بالدولار الامريكي
1	عربات السكك الحديد	22
2	وسائط النقل	مفتوحة
3	دراجات بخارية مع ادوات احتياطية	2
4	رافعات موانئ	للتذكير
5	مكائن رافعة	للتذكير
6	حفارات ومكائن لإنشاء الطرق	3,5
7	عدد يدوية	0,5
8	مضخات	1000
9	معدات طباعة	0,5
10	مكائن خياطة للأغراض الصناعية والمنزلية	0,3
11	بيوت زجاجية	1,5
12	ورش متنقلة مع ملحقاتها	1,7
13	اطارات	0,7
14	لعب وعربات اطفال وآلات موسيقية	1,0
15	معدات الكهربة	0,8

16	معدات الضغط الواطئ وتوزيع الطاقة	1,6
17	اجهزة قياس	0,2
18	اجهزة للأغراض الطبية	0,8
19	حاسبات إلكترونية واعتيادية	للتذكير
20	مختبرات	5,6
21	مكائن زراعية	للتذكير
22	معدات للمجازر ومعامل اللحوم	18,0
23	معدات لصناعة الالبان	للتذكير
24	مكائن تعبئة المشروبات	للتذكير
25	مكائن تغليف	2,0
26	مصابيح واجهزة كهربائية منزلية	0,7
27	اجهزة تلفزيونية	1,2
28	مواد كيمياوية عضوية وغير عضوية	1,7
29	خزفيات وزجاجيات	0,6
30	منسوجات	5,0
31	خميرة البيرة	0,4
32	معدات لإطفاء الحريق	0,6
33	طابعات	0,6
34	دواجن	للتذكير
35	قطع غيار متنوعة	3,0
36	مواد مختلفة / ادوية ومواد صيدلية	1,0

ارسلت وزارة التجارة كتابها المرقم 13232/1/3 في 4 حزيران 1977 الى مديرية التخطيط والمتابعة العامة نصت على أن عملية التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية يتم بناءً على الخطوة التجارية السنوية التي يتم الاتفاق عليها في بداية كل سنة استنادًا الى الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الثنائية المعقودة مع تلك الدول، وعلى الرغم من كون اسلوب الخطط التجارية في تعامل البلد التجاري مع الدول الاخرى يعدّ خطوة متطورة بوصفه يعمل على تخطيط وبرمجة استيرادات وصادرات البلد وفق تخطيط مركزي وبحسب احتياجات وقدرات البلد للسلع المستوردة والمصدرة، غير أنه لا تزال هناك بعض الصعوبات تجابه عملية

التبادل التجاري وفق هذا الاسلوب، وإن اهم ما يميز النظام الاقتصادي للدول الاشتراكية –وكما هو معروف– هو اتباع تلك الدول اسلوب التخطيط المركزي في وضع برامجها الاقتصادية، اي: إنها تضع ضمن خطط مدروسة برنامجًا متكاملًا يتيح لها تأمين احتياجاتها من السلع والمواد كمًا ونوعًا لمدة معينة، واذا ما اريد لصادراتها أن تجد طريقًا الى اسواق هذه الدول فلا مناص من أن يكون لها مكان في خططها تلك، مما يعني أن تلك الدول لابد من أن تضع برامجها وخططها التجارية بحسب وضعها في اعتبارها عند اعداد الخطط الخاصة باستيراداتها من الدول الاخرى، وبهذا الشكل يكون قد توفرت للصادرات العراقية فرصة اكبر لدخول اسواق هذه الدول، ولعل هذا هو احد العوامل التي تجعل الدول الاشتراكية كثيرًا ما تتردد في استيراد السلع والبضائع العراقية المثبتة في الخطط التجارية (د.ك.و، وزارة التجارة, دائرة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية، تطوير الصادرات، 4678، رقم الملفة 100/ 520801، 1977).

الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة على علاقات التعاون بين العراق وألمانيا الديمقراطية في المجال التجاري بين عامي 1976–1977م، إذ شهد العراق في مرحلة السبعينات من القرن العشرين انفتاحًا في المجال التجاري نحو الخارج، وكان للدول الاشتراكية النصيب الاوفر من هذا الانفتاح التجاري ولاسيما جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إذ شهدت العلاقات التجارية للعراق مع ألمانيا الديمقراطية تطورًا متميزًا وفقًا لما تتطلبه المرحلة من متطلبات البناء الاقتصادي للعراق، ومن هنا انطلق العراق نحو اقامة علاقات تجارية متطورة وقوية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية؛ نظرًا لمتانة العلاقات السياسية مع ألمانيا الديمقراطية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. د.ك.و، وزارة التجارة, دائرة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية، تطوير الصادرات، 4678، رقم الملفة 100/ 520801، 1977.
2. د.ك.و، وزارة التجارة، دائرة العلاقات الخارجية، عقد اتفاقية، 11114، 1976.
3. د.ك.و، وزارة التخطيط، الدائرة العربية والاجتماعية، زمالات تدريبية، 23127، رقم الملفة 520201/4، 1976.
4. د.ك.و، وزارة التخطيط، الدائرة التربوية والاجتماعية، مسودة بروتوكول، 4442، رقم الملفة/ 520201/4، 1977.
5. د.ك.و، وزارة الخارجية، المساعدات الفنية، زمالات تدريبية، 50996، رقم الملفة 520201/4، 1976.
6. د.ك.و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، استيراد اجهزة مختبرية ومواد تعليمية، 44274، 30351/18، 1976.
7. د.ك.و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قيمة المواد المصدرة، 51327، 53201/74، 1976.
8. د.ك.و، وزارة الخارجية، الدائرة الدولية الأولى، محاضر اجتماعات اللجنة العامة المشتركة، 66032، رقم الملفة/ 520201/4، 1977.
9. د.ك.و، وزارة الخارجية، الدائرة الدولية الأولى، محاضر اجتماعات اللجنة العامة المشتركة، 66032، رقم الملفة/ 520201/4، 1977.
10. د.ك.و، وزارة الخارجية، الدائرة الاقتصادية، برقية، 3834، رقم الملفة 520201/4، 1976.
11. صحيفة الثورة.

List of sources and references:

1. D.K.W., Ministry of Trade, Department of Economic Relations with Socialist Countries, Export Development, 4678, File No. 100/520801, 1977.
2. D.K.W., Ministry of Commerce, Department of Foreign Relations, Agreement No. 11114, 1976.
3. D.K.W., Ministry of Planning, Arab and Social Department, Training Fellowships, 23127, File No. 4/520201, 1976.
4. D.K.W., Ministry of Planning, Educational and Social Department, Draft Protocol, 4442, File No. 4/520201, 1977.
5. D.K.W., Ministry of Foreign Affairs, Technical Assistance, Training Fellowships, 50996, File No. 4/520201, 1976.
6. D.K.W., Ministry of Finance, General Accounting Directorate, Importing Laboratory Equipment and Educational Materials, 44274, 18/30351, 1976.
7. D.K.W., Ministry of Finance, General Accounting Directorate, Value of Exported Materials, 51327, 74/53201, 1976.
8. D.K.W., Ministry of Foreign Affairs, First International Department, Minutes of Meetings of the Joint General Committee, 66032, File No. 4/520201, 1977.
9. D.K.W., Ministry of Foreign Affairs, First International Department, Minutes of Meetings of the Joint General Committee, 66032, File No. 4/520201, 1977.
10. D.K.W., Ministry of Foreign Affairs, Economic Department, Telegram, 3834, File No. 4/520201, 1976.
11. Al-Thawra newspaper.